

قرار عدد ٨٠

صادر في ١٩٢٦/١/٢٩

إستبدال العقارات الوقفية^(١)

المادة ٢ - يمكن اجراء الاستبدال أما مقابل دفع القيمة وإما بابدالها بعقارات ملك من القيمة نفسها.

المادة ٣ - كل صاحب حق باجارتين أو مقاطعة على عقار وقف يحق له طلب استبدال ذلك العقار.

المادة ٤ - كل صاحب حق ناجم حقه عن اجارة طويلة على عقار وقف غير الاجارتين أو المقاطعة يجب عليه أن يطلب استبدال ذلك العقار.

المادة ٥ - إذا لم يعمل صاحب الحق في مدة سنة بموجب أحكام المادة الرابعة السابقة يشرع في ذلك رأساً بهمة ادارة الأوقاف. يؤخذ على العقار تأمين يكفل دفع مبلغ قيمة الاستبدال من رأسمال وفائدة ومصاري ف مدفوعة.

المادة ٦ - في حالة رفض المتولي تقوم ادارة الأوقاف قانونياً مكانه بصفة قائم مقام المتولي لملاحقة معاملات الاستبدال.

المادة ٧ - يجري استبدال العقارات المذكورة في المادتين الثالثة والرابعة المذكورتين بواسطة دفع قيمة تعادل اجرة ثلاثين سنة من قيمة الايجار السنوي.

المادة ٨ - إن مبلغ قيمة العقارات الوقفية التي يجري عليها الاستبدال وكذلك اللزوم قيمة العقارات الملك المعطاة بدلا منها تحدده لجنة

إن المسيو جوفنيل العضو في مجلس الشيوخ والمفوض السامي للجمهورية الفرنسية لدى دول سوريا ولبنان الكبير وبلاد العلويين وجبل الدروز.

بناء على مرسومي ٢٣ تشرين الثاني ١٩٢٠ و ١٠ تشرين الثاني ١٩٢٥.

وبناء على القرار عدد ٣٥٧ الصادر في ٢ آذار ١٢٩١.

وبناء على الشرائع العثمانية الصادرة في ٢ جمادي الأول ١٣٢٩ (١٩ أيار ١٣٢٧) بشأن استبدال العقارات الوقفية المتخربة وفي ٢٢ ربيع الأول ١٣٣١ (١٦ شباط ١٣٢٨) بشأن الغاء الكديك.

وبناء على اقتراح أمين السر العام وبعد موافقة مندوب المفوض السامي لمراقبة الأوقاف العمومية في سوريا ولبنان.

قرر ما يأتي:

استبدال العقارات الوقفية

المادة ١ - ما خلا الجوامع يمكن اجراء الاستبدال على جميع العقارات الوقفية المبنية أو غير المبنية.

(١) مراجعة المادة ١٧٤ وما يليها من القرار ٣٣٣٩ تاريخ ١٩٣٠/١١/١٢ (قانون الملكية العقارية).

والأوقاف المستثناة أو كانت الأوقاف تخص الطوائف غير الإسلامية فتستخدم القيمة في بناء أو شراء عقارات تستعمل إيراداتها وفقاً لأحكام الوقفية.

المادة ١٣ - ان استخدام المبالغ الناجمة عن استبدال الأوقاف الملحقه وأوقاف الذرية أو الأوقاف المستثناة يجري تحت مراقبة ادارة الأوقاف. تودع هذه المبالغ باسم المتولي في بنك الدولة ولا يمكن أن يدفع البنك شيئاً منها للمتولي بدون ترخيص رسمي من إدارة الأوقاف المحلية.

المادة ١٤ - إن استخدام المبالغ الناجمة من الأوقاف التي تخص الطوائف غير الإسلامية يراقب ضمن الشروط المعينة في أنظمة تلك الطوائف.

المادة ١٥ - تُلغى وتبقى ملغاة جميع الأحكام المخالفة لهذا القرار.

المادة ١٦ - أمين السر العام مكلف بتنفيذ هذا القرار.

بيروت في ٢٩ كانون الثاني ١٩٢٦

الامضاء: جوفنيل

مؤلفة من ثلاثة خبراء. يعين أولهم قاضي المكان وثانيهم الطالب وثالثهم المتولي إذا كانت الأوقاف أوقافاً ملحقة أو أوقاف ذرية وتعيينه إدارة الأوقاف إذا كانت الأوقاف أوقافاً مضبوطة.

المادة ٩ - يجري الخبراء التخمين تحت مراقبة قاضي المكان وإدارة الأوقاف.

المادة ١٠ - يحدد مبلغ الاجار السنوي وفقاً للأحكام الشرعية إذا كان الأمر متعلقاً باجارتين أو مقاطعة أو حكر.

المادة ١١ - إذا كان الأمر متعلقاً بكل صك آخر لاجارة طويلة فيحدد مبلغ الاجار السنوي وفقاً للشرع ضمن الشروط المعينة في المادة الخامسة من هذا القرار.

المادة ١٢ - إن المبالغ الناتجة عن استبدال العقارات الوقفية تستخدم ضمن الشروط الآتية:

أولاً: إذا كان الأمر متعلقاً بأوقاف مضبوطة فتستخدم وفقاً لأحكام الميزانية المصادق عليها من قبل مجلس الأوقاف الإسلامية الأعلى.

ثانياً: إذا كان الأمر متعلقاً بالأوقاف الملحقه فيستخدم نصف القيمة انشاء مؤسسات دينية عند الحاجة أو اصلاح المؤسسات الدينية أو مؤسسات الأعمال الخيرية التي تخص الوقف المذكور أو انشاء مدارس ومستشفيات ومحاجر وملاجئ ومياتم أو غير ذلك من المؤسسات الخيرية.

ويستخدم القسم الثاني في انشاء مسقفات يخصص إيرادها لحفظ وإدارة المؤسسات المذكورة أعلاه.

ثالثاً: إذا أن الأمر متعلقاً بالأوقاف الذرية^(١)

(١) مراجعة قانون الأوقاف الذرية تاريخ ١٠/٣/٧٤٩١ (منشور سابقاً).

قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان

- قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري.
- قانون حقوق العائلة العثماني.
- قانون إنتقال الأراضي العثماني.
- قانون الإفتاء والأوقاف الإسلامية.
- إيجارات الأوقاف.
- قانون الأوقاف الذرية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية ذات الأيجارة الواحدة.
- قرار إنشاء المساجد.
- الإرث والوصية وفقاً للمذهب الحنفي.
- الحجر وفقاً لمجلة الأحكام العدلية.
- تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان.
- الإرث والوصية والنكاح والطلاق والحجر والوقف وفقاً للمذهب الجعفري.
- قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحدين الدرّوز (تعديل ٢٠١٧).
- نظام أحكام الأسرة (تعديل ٢٠١٦).
- التنظيم القضائي لطائفة الموحدين الدرّوز. (معدل عام ٢٠٠٩).
- تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدرّوز (٢٠٠٦).
- مجلس أمناء الأوقاف لطائفة الموحدين الدرّوز.
- قانون مشيخة العقل لطائفة الموحدين الدرّوز.
- تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان.
- إنشاء وتنظيم المحاكم العلوية الجعفرية.
- قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية.
- تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة أجنبية أو تركة للأجانب حق فيها.
- فرض شهادة طبية قبل الزواج.
- ملحق: مشروع الزواج المدني الاختياري لنقابة المحامين في بيروت (٢٠١٧).

إعداد وإشراف
محارّف نريد الزّين

منشورات الجبابي الحقوقية